الطبيعية غير النفطية[١٨]. إلى هذه الهزات، يمكننا اضافة الارتفاع الحاد في الاسعار الزراعية، بدءاً من مطلع العام ١٩٧٣، والتي استمرت حتى نهاية العام ١٩٧٤، والمتسببة عن النقص الطارىء على المحاصيل في الولايات المتحدة من جهة، وبسبب الطلب الأجنبي المتزايد من جهة ثانية[١٩]. ان التضخم كان قائماً بقوة في الاقتصاد الاميركي عندما تم رفع أسعار النفط.

إن رفع اسعار النفط كان، من عدة وجوه، رد فعل لانخفاض سعر هذه المادة في الستينات ومطلع السبعينات. وهذه نقطة تتجاهلها الدول المستوردة للنفط وذلك على الرغم من أن زيادات اسعار النفط قد ساهمت في رفع معدلات التضخم القائمة أصلاً، فان هذه المساهمة أقل بكثير مما زعم. وفي الواقع، فان الخبراء الاقتصاديين الاميركيين انفسهم قد قدروا بأن رفع اسعار النفط لم يزد في معدلات التضخم أكثر من ٢٪. اما اولئك الذين يدعون بأن رفع اسعار النفط قد أدى إلى نسبة اكبر، فيقولون أن النسبة لا تتعدى ٤,٤٪ (أي نحو ٢ معدل التضخم)[٢٠].

وعلى الرغم من أن تخمينات أثر زيادة اسعار الطاقة على جدول اسعار المستهلك، هي تخمينات منخفضة، إلا انها، تقفز فوق حقيقة مهمة خاصة بأسباب التضخم وبطريقة ربطه بالعناصر المختلفة. ان المباديء الاقتصادية تشير بوضوح، إلى أنه، اذا كان ناتج سلعة مستخدمة على نطاق عالمي (كالنفط مثلاً) قادراً على محاربة القوة التسويقية بطريقة تمكنه من مضاعفة سعرها، وتمكنه من تثبيت زيادة السعر، عندئذ فان السعر النسبي للنفط سوف يتضاعف. لكن مستوى السعر العام سوف يرتفع بمقدار أصغر كثيراً، وذلك اعتماداً على مقدار اسهام النفط في جدول الأسعار وعلى نوع الجدول المستخدم. إن رفع سعر النفط سيعيد تنظيم الأسعار النسبية، ويرفع اسعار المواد النفطية نسبياً، إلى مستوى اسعار السلع الأخرى. انه من الممكن تصور كل المضاعفات التي ينطوي عليها النظام الاقتصادي، في المدى الطويل، دون أية زيادة في مستوى الأسعار، وحتى بدون زيادة في السعر العام اطلاقاً[٢١]. ولكن إذا كانت الأسعار الاسمية غير مرنة في الاتجاه الانخفاضي، عندئذ فان اعادة ترتيب الأسعار النسبية ربما تترافق بارتفاع مهم في الأسعار العامة. وهذا التضخم سوف يأكل جزءاً من الزيادة الأصلية في الأسعار النسبية للنفط. فاذا رد المنتج بزيادة الأسعار الاسمية للنفط درجة أخرى، فان العملية قد تستمر. وما حُسب أنه كان زيادة غير تضخمية، في وقت ما، في الاسعار النسبية للنفط قد يتحول الى عملية ارتفاع اسعار مضطردة. ولكن حتى هذا، من غير الممكن ان يحدث من دون موافقة السلطات المحلية.

دعونا نستشهد بدراستين مهمتين تؤيدان هذه الحجة. ففي ورقة عمل اخيرة، يعتقد البروفيسور ميشيل داربي من (U.C.L.A.) أنه من الممكن ان يكون الأثر (النفوذ) الدولي فوالسبب في ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة، لو أن الاقتصاد الدولي، تسبب في زيادة نمو معدل الامداد الاسمي للمال. أو انه تسبب في انخفاض حجم المال المطلوب[٢٢]. إن داربي الذي يستخدم البيانات الفعلية للفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٧٨ يبين أن الاقتصاد الدولي، بما في ذلك اوبك، لم يكن سوى القليل جداً من النفوذ على قضية الامداد النقدي أوعلى قضية حجم المال المطلوب. والواقع أن معظم